

## تجربة إعادة تأهيل مسكن تقليدي في قصر تماسين بالجزائر

حفصي مصطفى ؛ أستاذ مساعد " أ " قسم الهندسة المعمارية. جامعة بسكرة - الجزائر

دهان عبد العزيز ؛ مهندس معماري. مكتب دراسات معمارية . تقرت- الجزائر

### الملخص:

عرفت القصور الصحراوية الجزائرية، منذ إطلالة القرن الواحد والعشرين، حركية ملحوظة، بهدف إعادة الإحياى لهذه المراكز التراثية المتجسدة في تجمعات القصور العديدة المنتشرة عبر تراب الصحراء الجزائرية. حيث انعكس ذلك الإهتمام، الغير مسبوق، بتخطيط وتنفيذ عدد معتبر من عمليات إعادة تأهيل بداخل تلك المراكز التاريخية السكنية، التي لاتزال شاهدة على تعاقب حضارات وأمم قد خلت، وما يزال بعضها أهل بالسكان تدب فيه الحياة اليومية إلى حد عصرنا الحاضر.

تعددت طرق وأشكال تلك التدخلات وتنوعت أطراف التدخل فيها، لكن هدفها كان واحدا، ألا وهو إعادة الإحياى لتلك المواقع التي تكتنز عديد القيم التراثية، مما يجعل منها محطات جديرة بتنمية مستدامة وفقا للمقاربة التراثية المنتهجة من طرف الهيئات والأطراف الدولية والوطنية الوصية على الحفاظ وإحياى التراث.

يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، بالشراكة مع هيئة اليونيسكو والحكومة الجزائرية، من بين الممولين القائمين على إعادة تأهيل القصور الصحراوية المسكونة في المغرب العربي بدءا بالجزائر، ضمن الخطة المتصورة والمعروفة بطريق القصور، على غرار الطرق التاريخية والمسالك القديمة مثل طريق الذهب، الحرير والملح .... إلخ، وتجسد ذلك الإهتمام من خلال إعادة تأهيل نماذج لمساكن تقليدية تراثية في هذا المسار وتوظيفها وفق متطلبات العصر، بداخل محيط تلك القصور، وتعتبر تجربة التدخل في قصر تماسين بولاية ورقلة بالجنوب الجزائري مثلا، رأينا من الأهمية بمكان عرض تفاصيل وكيفيات تحقيقها وشرح كافي لمراحل المشروع ودور الفاعلين فيه منذ التفكير في خطته حتى الشروع وثم الإنهاء وتسليمه للمعنيين.

والهدف من العمل المقترح، تقييم مدى نجاح تجربة مشروع التدخل في الموقع التراثي المحمي في الجزائر، من خلال النموذج المقدم، ويتضمن العرض مع التحليل للخطوات المتبعة والتي عرفها هذا المشروع منذ بدايته في سنة 2010 مع شرح للدور الذي لعبته الأطراف المعنية ومسؤولياتها في تحقيق هذا التدخل في تراث يعتبر هشاً، واعتمد في البحث على المنهج التجريبي والتحليلي التاريخي. فالقصور الصحراوية في الجزائر قد عانت من الهجران والتمهيش فترة زمنية طويلة، قبل التفكير في حمايتها وإدراجها في لائحة التراث الوطني، وتعتبر التجربة، موضوع العرض، كأول تدخل متكامل في قصر صحراوي مهجور، أفضى في النهاية إلى إتمامه بعد عام من انطلاقه. كما يستعرض البحث، المنجز من طرف مهندسين معماريين مختصين في التراث، نقاط القوة والضعف التي عرفها مسار تنفيذ هذا المشروع ويخلص في نهاية المطاف إلى أهم النتائج المتوصل إليها وإلى التوصيات المطلوب توخيها في القيام بمثل هذه العمليات لإعادة الإعتبار للقصور الصحراوية المتواجدة في الجزائر وفي غيرها من بلدان المغرب العربي وفي صحاري العالم بصفة أشمل.

**الكلمات المفتاحية:** التراث الثقافي - إعادة التأهيل - تجربة التدخل - القصور الصحراوية - تماسين الجزائر.

## المقدمة:

التدخل بغرض إعادة التأهيل وترميم التراث المعماري المبني لا شك وأنه يستدعي توخي الإجراءات والقيام بالتدابير اللازمة لضمان السير الحسن للأشغال وتنفيذها في أحسن الأحوال، هذا نظراً للمتطلبات الخاصة وتعقيد إنجاز مثل هذه الأشغال التي تقتضي احترام نمط ونظام معين في البناء قد يصعب تحقيقه بالنظر إلى النقص الفادح في المهارات القديمة في البناء واليد العاملة المتخصصة، إلى جانب الإجراءات الإدارية المطلوبة والتأطير التقني الفني الدقيق المصاحب لإنجاز مثل هذه العمليات كما تحت عليه المواثيق الدولية للحفاظ على التراث المبني الصادرة بهذا الشأن، وهذا من ضرورة احترام للأصالة وللعرف المحلي في الترميم من جهة والإستفادة من التقدم التكنولوجي في هذا الميدان من جهة أخرى.

والجزائر كغيرها كانت من الدول السبّاقة التي صادقت منذ سنة 1974 على الإنفاقيات والمواثيق الدولية بشأن صون التراث الثقافي والطبيعي الإنساني<sup>1</sup>، قد

---

<sup>1</sup> إتفاقية باريس لسنة 1972، بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لمنظمة اليونسكو وغيرها.

وضعت الأسس الضرورية لإعادة الإعتبار لمعالمتها ومواقعها التراثية، ففي مجال الترميم، صب جل الإهتمام على التأطير الفني ومرافقة الإنجاز، إضافة إلى توضيح كفاءات ممارسة أنواع التدخل من أجل الترميم، حيث كانت سنة 2005 المحطة الأخيرة لوضع الإطار القانوني التنظيمي للتدخل وترميم المعالم والمواقع التراثية المحمية، وهذا ضمن سياسة الجزائر المنتهجة في الحفاظ على تراثها الثقافي المبني. فقد تم إحداث مهمة مهندس معماري مؤهل متخصص في المعالم والمواقع المحمية وحددت مهامه العملية من خلال المراسيم والقرارات الصادرة في هذا الشأن<sup>2</sup>، وتصب كلها في كفاءات تولي هذا المهندس المتخصص لأعماله الفنية المتضمنة الممتلكات الثقافية العقارية المحمية من طرف الدولة، ويقصد هنا بالأعمال الفنية، بالرجوع للقانون الجزائري، مهمات التصميم، الدراسات، المساعدة ومراقبة إنجاز الأشغال مهما كانت أهميتها، طبيعتها، حجمها، ومكان تنفيذها<sup>3</sup>. لكن في الواقع عملية الترميم قد تتطلب أيضا توفر عناصر أخرى مرافقة قد لا تكون أخذت في الحسبان، سوف نتطرق إليها من خلال عرض التجربة.

عرض تجربة إعادة تأهيل المسكن التقليدي المتواجد في قصر تماسين في الجنوب الجزائري، نصدره بتقديم الإطار النظري العام والموضوعي الذي يندرج في سياق إنجاز

---

<sup>2</sup> ونعني بذلك ما يلي:

1- المرسوم التنفيذي رقم 03-322 المؤرخ في 05 أكتوبر 2003 المتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

2- القرار المؤرخ في 13 أبريل 2005 المحدد لتشكيلة اللجنة القطاعية لتأهيل المهندس المعماري المتخصص في المعالم والمواقع المحمية وسيرها.

3- القرار المؤرخ في 13 أبريل 2005 المحدد للأحكام الخاصة بتنفيذ ممارسة الأعمال الفنية على الممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

4- القرار المؤرخ في 31 ماي 2005 المحدد لمحتويات مهام ممارسة الأعمال الفنية المتضمنة ترميم الممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

5- القرار المؤرخ في 29 ماي 2005 المحدد لمحتوى دفتر الشروط النموذجي المنظم لتعهدات ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

<sup>3</sup> المادة 2 من:

القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يونيو 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي. (القانون الجاري العمل به والساري المفعول لحماية التراث الثقافي في الجزائر).

هذه العملية، ألا وهو: مقارنة " المسارات الثقافية "، التي ظهرت في أوروبا في ثمانينيات القرن الماضي، ثم إلى تبني هيئة اليونيسكو لهذه المقاربة في إعادة الإعتبار للتراث الثقافي لصحاري العالم، تجسيدا لمبدأ التنمية المستدامة في الفضاءات الصحراوية، وهذا من خلال مشروع تنفيذي ميداني سمته اليونيسكو " طريق القصور"، مرحلة الجزائر، والذي من خلاله اخترنا عرض تجربة إعادة تأهيل لمسكن تقليدي في قلب قصر تماسين، والمندرجة في إعادة تأهيل القصور الصحراوية المسكونة في الجزائر.

تتلخص هذه التجربة، عبر مختلف مراحلها، في مهمات رئيسية ثلاثة هي: 1\* التحضير والإجراءات القبلية؛ 2\* تنفيذ الأشغال ومتابعتها؛ 3\* المرافقة واستلام المشروع؛ كما يعطي العرض كل مرة، نظرة على التدابير المطلوب اتباعها في عمليات الترميم للممتلكات الثقافية العقارية المحمية، وفقا للتنظيم المعمول به في الجزائر، ويتعرض، من جهة ثانية، للظروف المصاحبة للعملية، ويخلص في النهاية إلى النتائج المتوصل إليها، وكذا إلى أهم التوصيات التي يتطلب توخيها في القيام بمثل هذه العمليات النقطية الدقيقة، داخل أنسجة القصور الصحراوية التي تعكس زخم، ثقافة وتراث التجمعات والمؤسسات الإنسانية المتواجدة في صحاري بلدان المغرب العربي والعالم، علها تفيد العازمين على التدخل مستقبلا في مثل هذه المواقع.

### مقاربة المسارات الثقافية

يندرج تنفيذ مشروع إعادة تأهيل المسكن التقليدي، ضمن سياق وإطار مقارنة المسارات الثقافية، حيث كانت الفكرة في الأصل والمنطلق مستشفة من رحلات ومسارات القوافل القديمة التي كانت تجوب الفيافي والبلدان بل حتى القارات مختربة للمحيطات والبحار في مختلف أصقاع العالم، والتي لم تكن تعرف للحدود معنى، على غرار طريق الذهب، طريق الحرير، طريق الملح، طريق التوابل، طريق الحبر، طريق النخيل، طريق الحج، طريق القصور وغيرها من الطرق العابرة للقارات في العالم. وتتمثل في تلك المسالك التي عرفتها تلك القوافل بتبادلاتها التجارية والمنفعية بين الشعوب المختلفة الأصول، الملل، الإعتقادات والثقافات، عبر المحطات التي كانت تعبرها، كما أنها ساهمت وساعدت في بروز مراكز لتجمعات ومنشآت إنسانية أخرى، باتت تعرف بعدئذ

بالقصور الصحراوية نسبة إلى الوسط الطبيعي الجغرافي الذي نشأت فيه. وقد أسس مجلس دول أوروبا في فضائه الجغرافي الأوروبي لخطة المسارات الثقافية حيث أطلق برنامجها من فرنسا سنة 1987<sup>4</sup>، وأحصى إلى غاية سنة 2018، ما يناهز 33 مساراً، يعبر 57 بلدة من أوروبا وخارجها، وهي دعوة مفتوحة لرحلات موضوعاتية تجوب الحضارات، أدرجها إتحاد دول أوروبا ضمن روافد السياحة الثقافية المستدامة بما تتيحه من تبادلات واكتشافات متعددة المناحي الثقافية والتراثية، كما أن من بين أهداف الإتحاد الأوروبي من هذه المسارات، وضع خريطة عمل منسقة لترميم التراث المعماري والطبيعي المشترك المتواجد عبر تلك المسارات.

وقد أجمع المجلس الدولي للمعالم والمواقع "ICOMOS" المجتمع بكندا في سنة 2008 على إعطاء تعريف للمسارات الثقافية<sup>5</sup>، إذ يعتبرها طريق اتصال أرضي، مائي أو مختلط أو غيرهما، محدد مادياً ويمتلك ديناميكية ووظائف تاريخية خاصة لتجسيد هدف ملموس ومعين، وهي تصنف بحسب بعدها الإقليمي إلى: محلية، وطنية، جهوية، قارية وبين القارات، وتأخذ شكلاً: خطياً، دائرياً، شعاعياً، أو شبكياً. وفي مجال التعاون الدولي يدعو مجلس المعالم والمواقع "ICOMOS" هيئة اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية، إلى وضع الميكانيزمات، المالية، التقنية، واللوجستية لتشجيع وإنشاء المشاريع المرتبطة بهذه المسارات لفائدة عديد الدول المعنية عبر العالم، في إطار العلاقة الوطيدة بتثمين التراث الثقافي.

---

<sup>4</sup> من خلال الإعلان المعروف ب:

" Déclaration de Saint-Jacques de Compostelle " 23 octobre 1987

من خلال ميثاقه 4/11/ 2008 « Charte "ICOMOS" des itinéraires culturels » Canada

<sup>5</sup> المسمى :



من طرف السواح والأهالي مثل استعمالها كإقامات سياحية ودور للضيافة أو مراكز حرفية أو حمامات أومقاهي ثقافية أو غير ذلك، وتدرج في مسار ثقافي سياحي يجوب عديد القصور المنتمة لهذا المسار. وقد شرع في تنفيذ هذا المشروع، في السداسي الأول من سنة 2004 بدعم من السلطات الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهو في شقه الإجتماعي موجه للسكان ويتضمن تكويننا مكيفا لفائدة الشباب والبطالين منهم بالخصوص كما لا يستثني المرأة بإتاحتها فرصة في تكوين متمهن والحصول على الوظيفة بعد ذلك.

برنامج "طريق القصور" الجزائر، كان من بين أولوياته مكافحة الفقر، ترقية الحكامة المحلية، ترقية السياحة المسؤولة والمستدامة، الحفاظ وإحياء التراث المادي واللامادي في مقاربة إعطاء ديناميكية للبناء بالتربة مع مراعات الأصالة والمعاصرة في ذلك، وإنشاء تعاونيات للبناء ودعم الجمعيات المحلية، تثمين ونقل مهارات البنائين التقليديين المحليين، وللبرنامج مقاربه في مجال السياحة المستدامة لا يتسع المجال لذكرها. صودق على البرنامج من طرف الحكومة الجزائرية وتم انطلاقه فعليا في شهر نوفمبر 2005 وامتد تنفيذه إلى سنة 2012 ورصد له مبلغ 1.732.619 دولار أميركي، بمساهمة مشتركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكومة الجزائرية، اليونيسكو، وبعض الشركات البترولية العاملة بالجزائر، ويتعلق الأمر بشركتي: STATOIL النرويجية و ANADARKO الأمريكية.

جغرافيا، إمتد مسار المشروع التجريبي طريق قصور الجزائر، من العرق الغربي الكبير إلى العرق الشرقي الكبير ليضم أربع ولايات هي: بشار، أدرار، غرداية و ورقلة، على طريق معبدة تربط بينها وتزيد على مسافة 1500 كلم وتضم 12 قصرا هي: 1\*تاغيت، 2\*بنى عباس، 3\*موغل، 4\*تيممون، 5\*أغلاذ، 6، \*قالي، 7\*تينركوك، 8\*قنتور، 9\*شروين، 10\*مليكة، 11\*متيلي، 12\*تماسين. وبغية الوقوف على محصلة لما تم تجسيده من عمليات مسطرة في هذا البرنامج في الفترة التي استغرقتها، والممتدة بين سنة 2005 و 2012، وضعت هيئة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر PNUD في تقريرها الصادر في شهر جانفي 2012 حصيلة لذلك اعتمدنا عليها، كما اعتمدنا أيضا على حصيلة أخرى لليونيسكو في هذا المجال، حيث اخترنا منها العمليات المنجزة فعلا، المرتبطة بشق الحفاظ وإحياء القصور في إطار إعادة الإعتبار للتراث الثقافي المادي واللامادي ضمن إستراتيجية السياحة الثقافية المستدامة، لتلك القصور، فوقع اختيارنا على مجموعة العمليات التالية:

1-إعادة تأهيل 22 مسكنا تقليديا بوظائف مختلفة كالإيواء، الإطعام، الحمامات التقليدية، المكتبة ومقرات للجمعيات؛ في مختلف القصور؛

- 2-تكوين الفاعلين، الجمعيات والتعاونيات، في الحفاظ وتسيير التراث الثقافي المادي واللامادي؛
  - 3-عديد القصور تم ترميمها مع توفير البعض من وسائل الرفاهية فيها؛
  - 4-تكوين الفاعلين في الحفاظ وإعادة الإيكولوجي والإعتناء بالقصور؛
  - 5-تكوين مرشدين سياحيين في تلك القصور؛
  - 6-بناء عدد من المنشآت العامة الحيوية داخل القصور؛
  - 7-تكوين 150 شابا في البناء القديم وإعادة التأهيل للتراث، من خلال "ورشات المدرسة"؛
  - 8-إنشاء 6 تعاونيات مختصة في البناء بالتراب.
- تتدرج تجربة إعادة تأهيل المسكن التقليدي بقصر تماسين، موضوع عرضنا، ضمن العنصر 1-

المذكور أعلاه، ويعد المسكن المرمم خلال سنة 2010، واحدا من مجموعة تلك المساكن المنجزة والمدمجة في هذا الإطار.



خريطة رقم 3.

مسار "طريق القصور" الجزائر

المصدر: N. BRAHIMI@UNESCO/CLT/CPD بإضافة وتحسين المؤلف

## قصر تماسين التراثي وزاويته التجانية

لغرض إعطاء لمحة عن القصر وعن أهميته وقيمه التراثية وكذا دواعي إدراجه في مسار ومشروع طريق القصور، نقف في البداية عند تعريف القصر، فنقول، إنه ذلك التجمع السكاني الصحراوي الذي يتشكل من مجموع المساكن على شكل أحياء تجمع القبيلة أو العرش، وتتخذ لها منشآت دينية كالمساجد والزوايا والمدارس القرآنية، ومنشآت منفعية مدنية كالأسواق والدكاكين وغيرها، يتضمن القصر شبكة من الساحات والشوارع للربط والتي تصل بدورها القصر بالخارج بواسطة الأبواب التي تتميز بخصوصيتها الوظيفية والمعمارية وتخرق تلك الأبواب الأسوار التي أنشأت لأغراض دفاعية. ويمكن أن يقترب مفهوم تجمع القصر إلى حد كبير، إلى مفهوم المدينة العربية الإسلامية، من حيث المكونات والوظائف والتموقع، وفقا لمقولة السابقين لأجل تحقيق معادلة " جلب المنافع ودفع المضار " التي نظر لها الجغرافيون العرب.

وقصر تماسين حسب الروايات، يعود تاريخ تأسيسه إلى سنة 782 م، 159 هجرية، تبلغ مساحته 12 هكتارا، أسس على ربوة ارتفاعها 8 متر، بأبعاد 400 متر طولاً و300 متر عرضاً، كان في القديم محاط بخندق دفاعي عرضه 6 متر، حيث كان يستغل في صرف مياه الأمطار والمياه الصاعدة، المعروفة محلياً بمياه (النز). كما يحيط بالقصر سور يفتح إلى الخارج عن طريق أربعة أبواب وجسر للعبور (قنطرة عبورية)، ولقصر تماسين خصوصية إنشائية، إذ تم تموضعه فوق قاعدة مكونة من أدوار متعددة من جذوع النخل لغرض تجنب ظاهرة تصاعد المياه التي تعرف بها المنطقة. ونظراً لأهميته وتواجده على مسار الطرق القديمة العابرة للصحراء، فقد ذكره المؤرخون والجغرافيون والرحالة، ومنهم ابن خلدون، الذي ذكر أن قبيلة ريغة<sup>7</sup> الزناتية البربرية هي التي أسست هذا القصر. وبالرغم من التدهور المعتبر لغالبية مساكن القصر، تبقى معالمه الدينية، المتمثلة في المساجد الأربعة المتبقية، رموزاً شاهدة على قيمته التراثية وعراقته التاريخية، وهي: الأول، مسجد سيدي الحاج عبد الله المغراوي، الذي يصل علو مآذنته إلى 32 م، وينسب إنشائه إلى البناء المغربي أحمد الفاسي،

<sup>7</sup> و"وادي ريغ" أيضاً إسم للوادي الذي يعبر المنطقة ويتجاوز طوله من الشمال نحو الجنوب 160 كلم.

كما أن لهذه المئذنة قيمة معمارية متميزة، إذ تعكس نمط بناء مئاذن المغرب العربي؛ الثاني، المسجد الكبير ويعرف بالعتيق، الذي شهد بعض التدخلات والتوسعات الحديثة التي أنقصت نسبيا من أصالته؛ الثالث، مسجد باعيسى ويقال بأنه يمثل شاهدا على تواجد الإباضية المتجدر في هذا المكان؛ الرابع، مسجد القبة الخضراء الذي أسسه الولي الصالح سيدي الحاج علي التماسيني مؤسس الطريقة الصوفية التجانية بتماسين، سنة 1204 هجرية، وعرف بمسجد القبة الخضراء نظرا لقبته المغطاة بالقرميد الأخضر، الذي تم إحضاره من بلدة نفطة بتونس. وتبعد تماسين المدينة عن عاصمة الجزائر ب 650 كلم جنوبا. ونظر التواجد المقر القديم الأصلي للزاوية التجانية بداخل القصر، وكذا المقر الجديد والحالي بالمكان المسمى (تملاحت) غير بعيد عن القصر، تعد تماسين بذلك، العاصمة الثانية للطريقة الصوفية التجانية بالجزائر، هذه الأخيرة التي نجد لها انتشارا واسعا عبر أرجاء كثيرة من بلدان المغرب العربي وإفريقيا والعالم، كما تستقبل المدينة سنويا، عديد الوفود من المريدين والأتباع والسواح القادمين من داخل وخارج الوطن لاكتشاف مآثرها، وهي بذلك تعتبر قبلة هامة للسياحة الثقافية والدينية والبيئية.

المخطط رقم 1. موقع القصر - في الوسط -

الصورة رقم 1. صورة جوية قديمة لقصر تماسين

ومحيط الحماية

المصدر: ملف القطاع المحفوظ لقصر تماسين.

المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين

وزارة الثقافة. الجزائر



نظرا لاحتواء القصر على عديد القيم؛ التاريخية، الدينية، المعمارية، الأثرية والإجتماعية، فقد تم تصنيفه ضمن قائمة التراث الوطني الجزائري سنة 1997، وتم

إحداثه مركزا تراثيا وقطاعا محفوظا في سنة 2011، وهذا الإعتبار يندرج في إطار نظم الحماية القانونية للدولة لتراثها، ويلزمها في نفس الوقت على اتخاذ كل التدابير اللازمة لصيانتها والحفاظ عليه من الزوال، ومنها القيام بعمليات إعادة التأهيل تفضي إلى إعادة الإعتبار لهذا المركز التاريخي الهام، لكن الفترة الممتدة بين السنتين المذكورتين لتصنيفه وإحداثه كقطاع محفوظ، لم تشهد عمليات تدخل ذات أهمية معتبرة، إذا استثنينا بعض الترميمات المحتشمة التي عرفها القصر، بين سنتي 2001 و2010 كترميم المسجد التاريخي عبد الله المغراوي بالقصر وتدعيم مأذنته، وإنجاز التهيئة للمدخل الغربي المؤدي إلى هذا المسجد مع وضع شبكة للصرف الصحي بذات الممر. كما يندرج اختيار إدراج قصر تماسين في مسار طريق قصور الجزائر، بناء على عدة إعتبارات متعلقة بقيمه التراثية، والمعمارية باعتباره نموذج للمعمار التراثي الطيني ذي البعد الإنساني، إضافة إلى إرتباط القصر بالطريقة الدينية الصوفية التجانية التي كما ذكرنا عرفت انتشارا عبر العالم، وأيضا نظرا للإمكانيات السياحية والثقافية والبيئية الطبيعية التي يوفرها القصر والمنطقة بصفة أعم.

### التجربة من خلال نظام الحكامة المتبع

مشروع طريق القصور لليونيسكو، أسس له إطار مسبق خاص بالحكامة، حيث اندرجت العملية، موضوع التجربة، بما عرف ب: "المشروع التنفيذي الوطني"، واختيرت فيه وزارة الداخلية والجماعات المحلية كوكالة تنفيذ، وتعين من هذه الوزارة مديرا وطنيا للمشروع، ونصبت لهذا الغرض لجنة توجيهية متعددة التخصصات تجمع مختلف الوزارات المعنية، كما تعين في كل ولاية<sup>8</sup> معنية منسق محلي لهذا المشروع مختار من طرف مسؤول الولاية، ونصبت إثر ذلك أيضا خلية، سميت بالخلية المحلية للمتابعة والتنسيق<sup>9</sup>، وتتواجد على مستوى البلدية التي تضم القصر. من هنا يتضح لنا سلم التدرج في المسؤولية والمهام، الذي بوضوحه قد حصر الأطراف فرديا والمهام

---

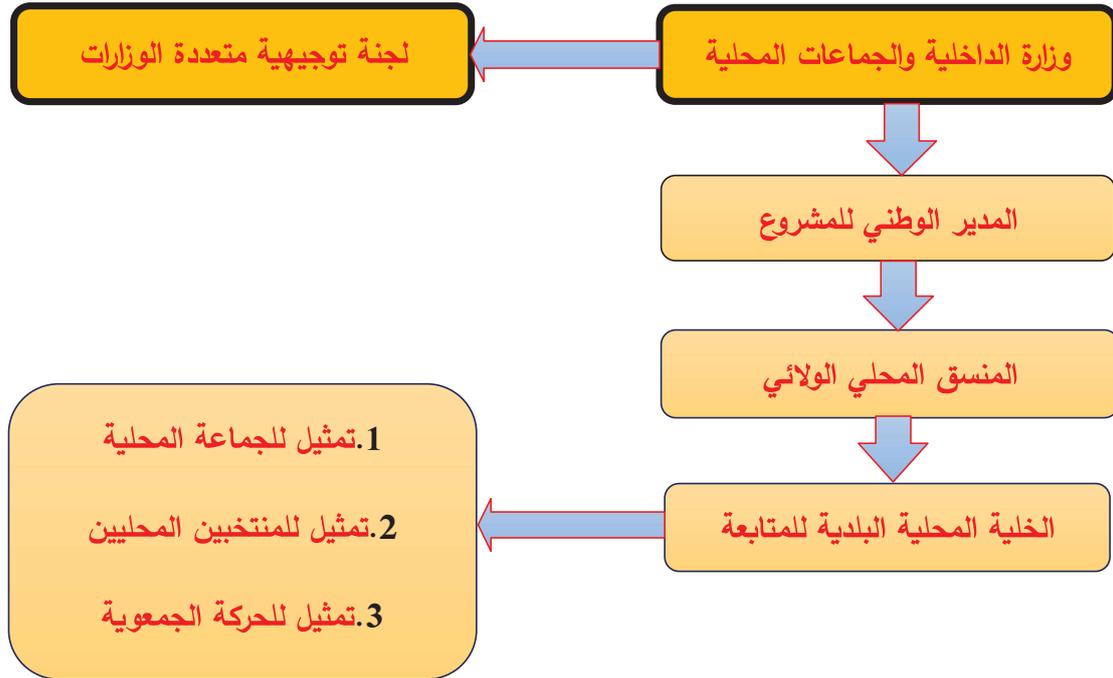
تسمى في بعض الدول العربية ب "محافظة"، وهي المقاطعة الإدارية الأولى للبلد، ويتكون البلد من الولايات،<sup>8</sup> والولاية من الدوائر.

تضم الجمعيات، المنتخبين في البلدية وممثل عن الجماعات المحلية، وقد تم تنصيبها ببلدية تماسين في شهر فبراير من سنة 2006.<sup>9</sup>

عمليا، حيث يعقد المعينون واللجان المشكلة إجتماعات دورية، من المستوى الأدنى المحلي بالقصر، إلى المستوى الأعلى المركزي بالوزارة، هذا وفق رزنامة محضرة مسبقا، بالإضافة إلى الحالات الإضطرابية الإستثنائية، التي تقتضي الضرورة الإجتماع من أجل اتخاذ القرار المساعد على السير الحسن للأعمال ميدانيا. هذا الجهاز من الحكامة تم وضعه خصيصا من طرف هيئة اليونيسكو في اجتماع غرداية بالجزائر، وطبق تجريبيا في برنامج طريق القصور للجزائر، وينتظر في حالة نجاحه أن يكون محل تعميم على مستوى الدول الإفريقية التسعة الأخرى المذكورة أعلاه، التي تتقاسم المجال الحيوي للصحراء في فضاءات القصور التراثية.

المخطط رقم 2. هيكل الحكامة "طريق القصور"

المصدر: المؤلف



## التحضير والإجراءات السابقة للتدخل

في أرض الواقع نستعرض الخطوات العملية بالترتيب، فبعد التسجيل الرسمي لعملية إعادة التأهيل للمسكن التقليدي ضمن مشروع طريق القصور في مطلع سنة 2009، تطلب الأمر القيام باختيار وتحديد مكان وأرضية إنجازها، فوقع الإختيار ضمن ملكية المقر القديم للزاوية التجانية داخل القصر، ويجدر التذكير هنا بأن المقر القديم للزاوية في القصر يتكون من مسجد القبة الخضراء والدار التقليدية المتصلة به، وهي تتشكل من البقايا الأثرية المتكونة من بعض الجدران القائمة وتراكمات من الأحجار والطوب المستعمل. ومن الناحية القانونية يجب التحويل الرسمي لتلك الملكية من المالك الراغب في التنازل، المتمثل في هيئة الزاوية التجانية، التي تمثلها السلطة الروحية لشيخ الزاوية وجمعيتها، العضوة في الخلية المحلية من جهة، مع الطرف المستفيد المستقبلي من هذا المشروع من جهة ثانية، المتمثل في جمعية المحافظة على القصر القديم بتماسين، كجمعية مدنية مستفيدة. هذه العملية بما رافقتها من إجراءات قانونية وتقنية، تمت مع بعض التأخير الذي سببته الإجراءات الإدارية البطيئة، وتحصل الطرف المستفيد على وثيقة تحويل الملكية، المعروفة بشهادة الحياة، التي تعتبر أساسية في ملف طلب رخصة البناء، التي تسمح بالتدخل وإنجاز المشروع.

تعتبر تسوية الملكية تلك، خطوة هامة في سير العملية، إذ بدونها لا يمكن بأي حال من الأحوال، مباشرة الأشغال، بحسب التقنين الجزائري، واستجابة لطلب هيئة برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالجزائر (PNUD)، الذي ألح على توفر وثيقة الملكية وتعيين المستفيد مسبقاً، باعتباره القائم على تسيير برنامج طريق القصور. ثم تأتي بعدها الخطوة الموالية، في اختيار مكتب للدراسات ذي خبرة في المجال التراثي، مهمته أساسية ودوره كبير في القيام بالدراسات المتخصصة وتحضير الملف التقني التفصيلي للأشغال المزمع القيام بها، مع ضمان متابعتها ميدانياً، من بدايتها إلى غاية التسليم النهائي للمسكن المرمم. فتمت هذه العملية بعد طرح مناقصة لانتقاء مكتب الدراسات المناسب الذي تتوفر فيه شروط التخصص والخبرة، بحسب ما تقدم من اقتراحات من مكاتب الدراسات المختلفة المكتتبة للعملية.

الإختيار وقع على مكتب دراسات معمارية محلي من مدينة تقرت المجاورة والمعروف بـ "مكتب دراسات المدينة"، مستلماً رسمياً بذلك مهمات الدراسة وتحضير الملفات

التقنية والرخص وكذا الإشراف على المتابعة الميدانية للأشغال، مهمة أولى دقيقة تلك المتعلقة بمعاينة المكان والبدء في جمع المعطيات والوثائق، تسجيل الشهادات والرجوع إلى المصادر التاريخية، كما تمت الإستعانة، على وجه الخصوص بمجموعة صور المكان القديمة واعتماد الصور الجوية المتوفرة، ولم تكن عملية يسيرة، كما اعتمدت أيضا تسجيلات الشهود عن المكان، التي أفادت الدراسة من حيث المكونات البنائية، التصميم الأصلي وعن معمار المسكن التقليدي قبل اندثاره، وانطلاقا من تلك المعطيات تقدم مكتب الدراسات بملف تقني وإداري عرض فيه ما تم التوصل إليه من بحث، الغرض منه التوثيق الدقيق لأصالة وصورة المكان قبل تدهوره. وكما تقتضي التشريعات القانونية لوزارة الثقافة، للتدخل في المعالم والمواقع التراثية المحمية، ضرورة اللجوء إلى مهندس معماري مؤهل كرئيس مشروع، مسؤول ومشارك في إعداد الدراسات، بعدها تمت المصادقة على الملف الكامل من طرف المهندس الأخير، كما تمت المصادقة أيضا على ملف طلب رخصة البناء من طرف الإدارة المختصة، المتمثلة في مديرية التعمير والبناء لولاية ورقلة، بعد أن استوفى الملف الشروط المطلوبة، وكانت تلك، الخطوة الأخيرة قبل مباشرة الأشغال ميدانيا من طرف المقاول المكلّف، كما تجدر الإشارة بأن اختيار هذه المقاول المكلّف بالإنجاز، تم بعد إعلان مفتوح عن مناقصة للقيام بأشغال إعادة بناء المسكن التقليدي، هذه المناقصة التي أفضت إلى اختيارها، وهي مقاول مختصة في أشغال البناء العامة والري من المنطقة، إستوفت الشروط اللازمة من الخبرة والاقترح المالي، وكذا أجل الإنجاز الملتمزم به والذي حدد بأربعة (4) أشهر.

### إعادة البناء كآلية لإعادة التأهيل

إن الوضع الذي آل إليه البيت التقليدي موضوع التدخل، قبل مباشرة الأشغال يمكن تلخيصه فيما يلي: تواجد الأسقف في حالة إنهيار تام، بعض من الجدران كان قائما لكن في حالة متردية من الحفظ؛ مواد بناء أجزاء الجدران القائمة المتبقية، متأثرة من عوامل الطبيعة والمناخ، وقدمها، هشاشتها، وتآكلها أفقدها فاعليتها، فالترميم في هذه الحالة يكون ضربا من العبث، لتلك الأسباب تقرر اللجوء إلى إعادة البناء كحتمية واقعية، مع احترام المواثيق الدولية في الحفاظ في هذا الشأن وبالأخص ما تعلق

بمبدأ الأصالة، في استعمال مواد وطريقة البناء. وللتذكير فإنه يلجأ إلى هذه الوسيلة في مجال إحياء التراث، إذا استحيات عملية الترميم، وكان الغرض من الأسترجاع، إستغلال الممتلك وفقاً لمتطلبات العصرنة، ويسمح به في المباني التاريخية وليس في المواقع الأثرية، في حالة الإنهيار الكلي أو الجزئي أو التدمير الناتج عن الحروب أو الزلازل أو غيرهما، على أن تكون دلالات العصر واضحة ومقروءة في هذا التدخل كما تشترطه التشريعات والمواثيق المعنية بالحفاظ على التراث.



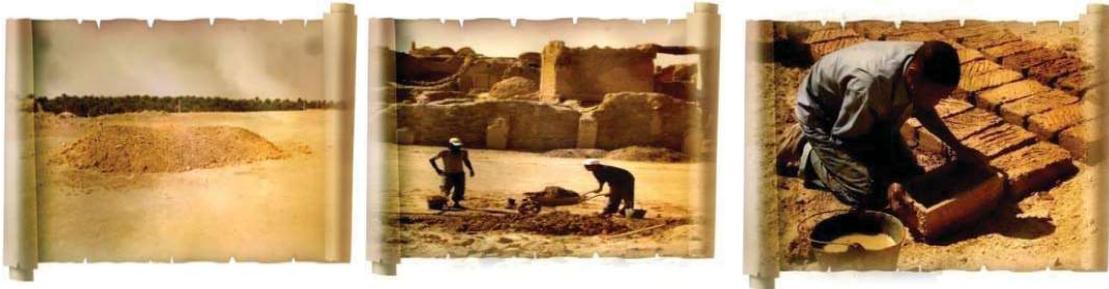
الصور رقم 2. مواد ومهارات البناء الأصلية المصدر: أرشيف حسيني جمال. تقورت

## مواد البناء المستعملة

التركيبية الجيولوجية لمنطقة وادي ريغ تشير إلى غناها بترسبات متنوعة، وتأتي حقول مادة الطين التي تعرفها على الخصوص منطقة تماسين في المقدمة، الأمر الذي أهلها حاضرا لاكتساب قاعدة صناعية هامة من تواجد عديد مصانع الآجر ومشتقاته بالبلدية، كما تتوفر المنطقة إضافة إلى ذلك على ترسبات جيولوجية أخرى من الحجر بشتى المواصفات الكيميائية والفيزيائية، كذا الجير وغيرها، تلك المواد إستعملت في مجالات البناء والصناعات الحرفية التقليدية وهذا عبر المراحل التاريخية لتماسين،

ومعمار القصر الترابي يظل شاهدا على نمط عمارة القصور الترابية الطينية في الجزائر .

هي متعددة مواد البناء المتواجدة بالمكان مثل: الطين، الحجر، والجبس المعد محليا والمسمى "التمشمت"، والجير الذي يتم جلبه من مناطق قريبة، هذا بالإضافة إلى مواد البناء الطبيعية التي توفرها الأشجار مثل النخيل وغيرها من أشجار المنطقة، فتستعمل كثيرا من مشتقات النخيل كالجذوع المقطوعة وسعف النخيل كعناصر في بناء الأسقف او كعناصر بنائية أخرى. فالطين ومنذ القديم عرفت طريقة تحضيره استعمال خلطة من هذه المادة متكونة من الطين بعد تصفيته من الشوائب مضاف إليه كمية من الماء وقش نبتة "النجم" اليابس المعروفة محليا والتي كانت تستعمل قديما في التحضير، وقد تم تعويضها بالتبن المجفف، نظرا لتوفره، وبعد الإعداد الجيد للخلطة يتم صبها في قوالب خشبية بأبعاد تتناسب مع قياسات القوالب الأصلية المستعملة في بناء البيت، وبعد التجفيف الكافي تم تخزين القوالب في أماكن محفوظة. أما الحجارة المستعملة فهي ذات حواف حادة وكروية، مختلفة الأشكال والأحجام ناتجة من تقطيع الصخور الكلسية وتجميع الأخرى، والتي غالبا ما نجدها ظاهرة في طبقات سطحية، تتواجد في بعض الأماكن القريبة ويطلق عليها أهل المنطقة إسم "المكلوب"، كما نلاحظ استعمال نوعين من الحجارة، الأكثر صلابة ومقاومة للرطوبة في الأساسات، والأقل صلابة وقابلية للتشكيل في الدعامات الجبسية بين الجدران الطوبية.



الصور رقم.3. تحضير قوالب الطوب في المكان المصدر: مكتب الدراسات-المدينة-تقوت

وأما الملاط المستعمل فينقسم إلى ثلاثة أنواع، 1-الملاط الطيني، وهو عبارة عن عجينة ناتجة عن خلط الطين بالماء والرمل يستعمل في ربط لبنات الطوب للجدران؛ 2-الملاط الجبسي، وهو نوع محلي من الملاط يتم تحضيره بحرق حجارة الجير (الجبص) في أفران مصنوعة في المكان ويتم تهشيمها أو طحنها ونقلها فيما بعد،

ويستعمل هذا النوع في الربط بين الحجارة الكلسية وكذا في التلبيس الداخلي والخارجي للجدران؛ 3-الملاط الجيري، يستخلص من حجارة الجير التي تشتهر بها منطقة غرداية بالخصوص، والجير على صفتين الحي و المطفي، حيث تتكون الخلطة من الماء والرمل مضاف إليهما حليب الجير المصفى، وتم إعداد الملاط وفق العرف البنائي للمنطقة، واستعمل ملاط الجير والجير في التغطية الخارجية للأسقف وللقباب باعتباره طبقة حماية سطحية وعازلة إذ تزداد صلابة بمرور الزمن.



الصور رقم 4. مادتي الجبس المحلي (التمشمت) والحجارة المستعملة المصدر: مكتب الدراسات-المدينة-تقرت

كما كان لمواد البناء الطبيعية حضورا متوافقا مع العرف التقليدي، إذ استعملت عناصر النخلة مثل قطع جذوع النخل المهذبة بعد معالجتها بالماء المملح، كذا الجريد والسعف وغيرها من مشتقات الأشجار المحلية الأخرى. أما النجارة الخشبية فقد استعملت في تحضير الأبواب والنوافذ التي أعدت من مادة الخشب الأحمر، مع مسحة تزيينية تراثية محلية، واستعمل خشب النخيل فقط في تحضير باب المدخل الرئيسي للبيت نظرا لنذرة هذه الصناعات واختفائها من السوق المحلية، وتم جلب هذه العناصر من منطقة غرداية البعيدة نسبيا عن مكان المشروع والتي مازالت تحتفظ ببعض المهارات والصناعات الحرفية التقليدية.

### تقنيات البناء المطبقة

بعد تحصل المشروع على رخصة البناء، وهو في حقيقة الأمر إعادة للبناء، كما تم التتويه إليه، وهذا طبقا للنمط الأصلي، وبمحتوى إعادة التأهيل لمسكن تقليدي في قصر تماسين لفائدة جمعية المحافظة على القصر، وكان ذلك قد تم في شهر

جانفي 2010، حيث إفتحت في نفس الشهر ورشة الأشغال وشرع فيها في البناء بالمكان المعين. الشروع في الأشغال كان بعد تنصيب الورشة وبدأ بالتنظيف العام ورفع الردوم المتراكمة ثم إظهار مواقع الجدران للبيت الأصلي، ولم تسجل صعوبة في ذلك، باستثناء بعض الأماكن، إذ تحتم الحفر في الأعماق أين تتواجد الجدران الأصلية وهذا تحريا لبقايا وقواعد البناء المغمورة.



الصور رقم 5. حفر الأساسات وبناء الجدران الطوبية المصدر: مكتب الدراسات-المدينة-تقرت

كما لوحظ تأكل حجارة الأساسات وتفتت ملاطها وعدم تماسكها وكان ضروريا إعادة بنائها باستعمال نفس مواد البناء الأصلية، من تجديد للحجارة وكذا ملاط الربط، حيث استعمل الملاط الجيري المسبق التحضير، وكان الاعتماد كليا على المواد المحلية في البناء، إذ استقدمت من المناطق القريبة والمجاورة، فحجارة الأساسات كانت من النوع المحلي المعروف ب "المكلوب"، كما تم استعمال الجير الحي بعد معالجته وفقا للعرف المحلي في البناء. خطوة إعادة إنشاء أساسات الجدران تمثلت في الحفر وإزالة قواعد تلك الجدران المتآكلة وبعمق وصل إلى 1.40 م، بعرض 0.45 م، وتمت العملية بدءا بأساسات جدران الإحاطة الخارجية ثم تلتها أساسات جدران الفصل، إلى أن بلغت مستوى يرتفع عن مستوى الأرضية ب 0.20 م.

فوق جدران الأساسات شيدت جدران البيت بنفس مواد وتقنيات البناء الأصلية؛ من قوالب الطوب الطيني المحضر، المجفف والمخزن بالمكان، كذا الأعمدة الحجرية التي استعمل فيها الحجر الجيري بملاط من الجبس المحلي المعروف في المنطقة ب "التمشمت"، ثم تواصلت وثيرة الأشغال من بناء الهيكل العام وإتمام كامل لبناء الجدران

حتى الشروع في إنجاز السقف الذي ينقسم إلى نوعين؛ الأول مكون من قيب من الحجر والجبس، حيث أنجزت بطريقة الخيط المتحرك المعروفة، والثاني من السقف المسطح المحلي التقليدي المشكل من دعائم خشبية لجذوع النخل المقطوعة والمعالجة مع عصي الجريد ومشتقات أخرى للنخلة مطلوبة في الإعداد، والتغطية الأخيرة للسطح كانت باستعمال طبقة من ملاط الجير ثم طلائها في الأخير بطبقة أو أكثر من مستحلب الجير الصافي، مع احترام عرف البناء ومهاراته المتجذرة، خاصة في تكوين المواد المستعملة وترتيب وضعها مع السمك المطلوب. وتمت استشارة العارفين الموثوقين في المجال وتنفيذ توجيهاتهم في كل مراحل إعادة البناء وفقا لذلك.



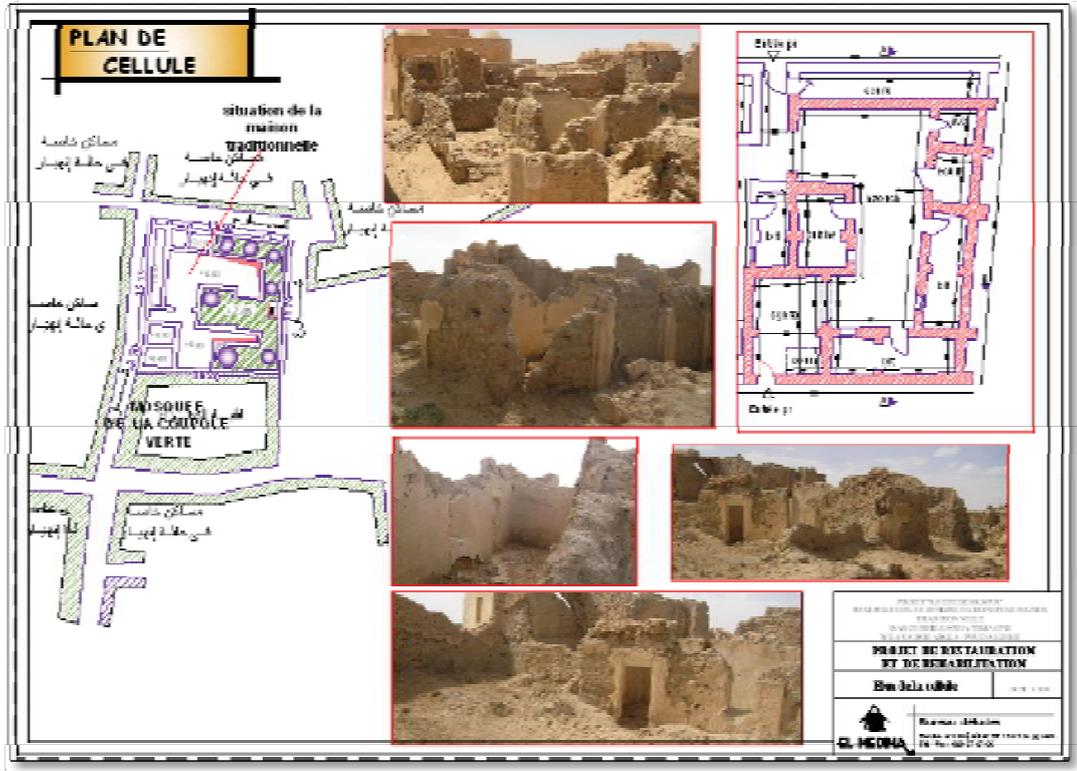
الصور رقم 6. نوعي السقف المستعملين المصدر: مكتب الدراسات-المدينة-تقرت

### النتائج المحصلة والتوصيات المسجلة

سوف نقف في هذا المقام على النتائج الإيجابية التي خلفها إنجاز هذا المشروع دون إغفال السلبيات لتفاديها مستقبلا. فقد مكن إتمام هذه العملية التجريبية لأول مرة من الشعور بالقناعة والقدرة على القيام بهذه التدخلات في الوسط التراثي المحمي، وهذا لدى الفاعلين المعنيين؛ ويمكن إعتبار العملية كنموذج مرجعي للتدخل يستعان به مستقبلا في مثل الحالات المشابهة؛ كما ساهم المشروع كذلك في إحياء الذاكرة التراثية المتمثلة في مهارات البناء القديمة المنسية؛ وساهم أيضا في بعث ديناميكية إقتصادية واهتمام إجتماعي إستثنائي، ولو كان ذلك على نطاق محدود ومؤقت؛ ومكن المشروع كذلك من نقل حرف ومهارات البناء التقليدي إلى ثلاثة شبان (3) تكونوا واكتسبوا هذه المهنة، حيث استغلت التجربة كمدرسة ورشة.



المخطط رقم.4. لوحة-2. ملف التشخيص والدراسة التنفيذية المصدر: مكتب الدراسات-المدينة-تقوت



الصور رقم.7. البيت التقليدي بعد الإتمام، ديسمبر 2010 المصدر: المؤلف



## الخاتمة

من خلال عرض أهم عناصر التجربة، يمكن تلخيص العمل في نقطتين أساسيتين وهما: ظروف الإنجاز ودور الحكامة؛ ولأهميتها فسوف نطرق أولاً لظروف الإنجاز، فمن الناحية التقنية والقانونية، مكن هذا الإطار التنظيمي من السير العادي لإجراءات الدراسة والبحث التراثي والتأطير المتخصص ثم تحضير الملفات المطلوبة والمصادقة عليها ومتابعة تنفيذ الأشغال ميدانياً، وهنا يجدر الحديث عن غياب إطار للمراقبة الخارجية للسير الحسن للأشغال كضمان مسبق لحسن الإنجاز، وهذا يتم، حسب رأينا من طرف هيئة خارجية مؤهلة وهي في الأصل غير موجودة، كما يبقى عامل الوقت غير متحكم فيه، فقد سجل التأخير الإداري في هذه المراحل، كون تلك الإدارات لم تألف دراسة مثل هذه الملفات، كما أن عملية إعادة البناء تتطلب مهارات بنائية أصلية وهي في نقص مستمر ولندرة تلك اليد العاملة فقد سجلت صعوبة في العثور عليها، أما مواد البناء التقليدية فقد طواها النسيان ولم تعد تتداول في الأسواق واستبدلت بمواد بناء عصرية، مما اضطر إلى التفكير في طرق الحصول عليها، بل حتى إحياء لآليات إنتاجها من جديد، ونذكر على سبيل المثال أفران إنتاج مادتي الجبس والجير المحليين وتحضير الطوب بالطرق والكيفيات التقليدية وكذا تقطيع وجمع الحجارة. وصاحبت إنجاز المشروع فترة اضطرابات جوية في شهري مارس وأفريل من سنة 2010 ولم تساعد تلك الظروف الجوية على التحضير والتجفيف الطبيعي للقوالب الطوبية المطلوبة للإستعمال، ولم تتخذ الإحتياطات القبلية اللازمة في ذلك، مما اضطر للتوقف وسبب تعطيل الأشغال، التأخير عرفته أيضاً عملية إحضار النجارة الخشبية من أبواب ونوافذ كانت محل طلبية لدى حرفي خاص وقد استقدمت من مدينة غرداية البعيدة نسياناً عن مكان المشروع. كل تلك الظروف كانت بمثابة دروس في حقيقة الأمر ينصح بالإستفادة منها وأخذها في الحسبان مستقبلاً، فيتطلب مسار عملية إعادة البناء حضوراً واهتماماً ومتابعة إستثنائية لمواجهة وحل كل الإشكاليات التي صاحبت واعترضت السير الطبيعي للعملية من بدايتها حتى الإتمام.

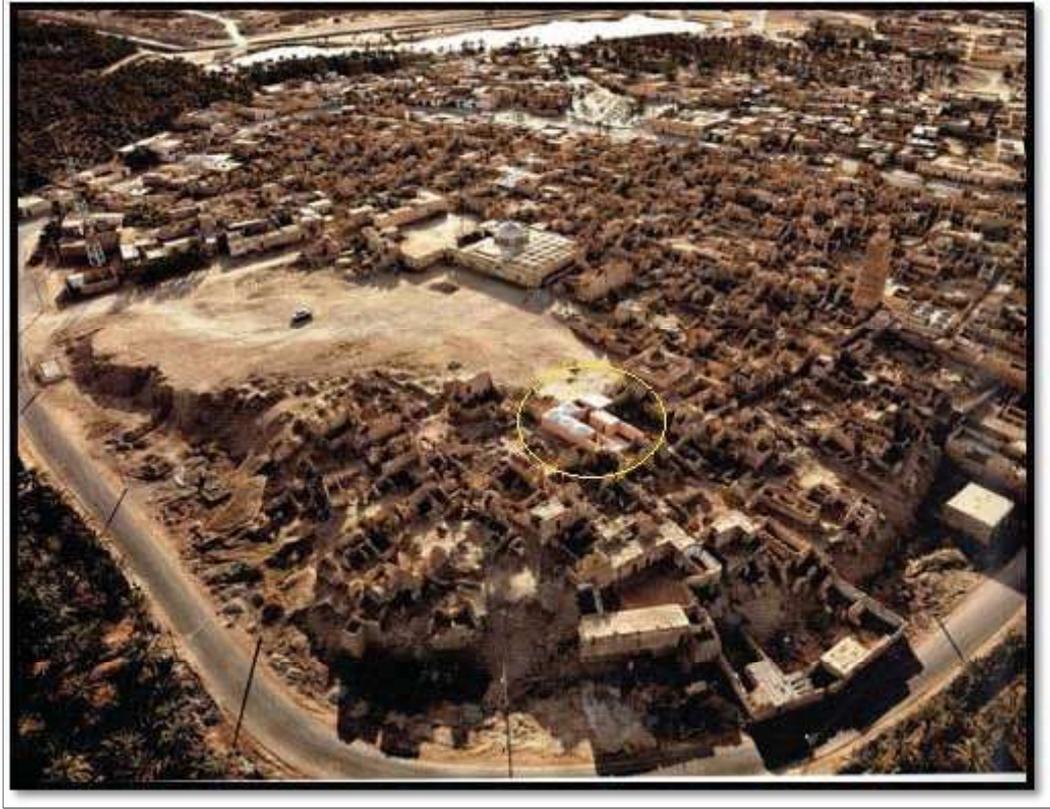
للحكامة دور فعال في إعطاء النفس القوي لوتيرة الأشغال، فكان للمتدخلين الفاعلين، وفق مقاربة اليونيسكو في هذا الشأن، مهمة يؤديها كل طرف على حدا، وقد لعبت هيئة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر (PNUD)، المسؤول الرئيسي عن هذا

المشروع، دورا أساسيا على كل المستويات بمتابعتها الإدارية، وتأطيرها للمراحل الحاسمة وتنسيقها المستمر لأجل إذلال الصعوبات المعترضة، فهي بمثابة المنشط في حكمة المشروع، تلك الحكامة التي جعلت الأطراف الأخرى، وفقا للجدول الموضح أعلاه، تقوم أيضا بمهمتها، لكن بأقل مجهود، وقد نرجع ذلك إلى اعتبار المعنيين المحليين على مستوى الولاية والخلية المحلية والمكلفون بمهمتي التنسيق والمتابعة، كعمل ثانوي وإضافي بالنسبة إلى مهامهم العملية الإعتيادية، وهم بذلك غير متفرغين بصورة دائمة ومستمرة للقيام بأدوارهم كما ينبغي الحال، هذا الأمر الذي لم يمكنهم ربما من القيام بكل ما هو مطلوب وبفاعلية.

لقد أعطى جهاز الحكامة دورا مركزيا وأهمية خاصة للحركة الجموعية، فاعتبرها المعنية الأولى والمستفيدة المباشرة من هذا المشروع، بحيث كانت جمعية القصر محل تملك وتخصيص المنتوج النهائي المتمثل في المسكن التقليدي موضوع إعادة البناء، لكن حضورها ومواكبتها لكل مراحل العملية، وحصولها في النهاية على البيت لاستغلاله كمقر لها لمزاولة نشاطاتها والمساهمة في إعادة التأهيل والإحياء كما خطط له، لم يحفزها على أداء دورها المنوط في إعادة الإعتبار للقصر من خلال المسكن الذي بات شاغرا وفي حوزتها منذ تسلمه في نهاية سنة 2010، ولا يزال للأسف مغلقا حتى إشعار آخر، فأين يكمن الخل هنا ياترى؟؛ فهل توفير الموارد المالية يكفي لوحده في عملية إعادة التأهيل؟؛ وهل الرجوع إلى ديناميكية البناء التراثي مضمون النتائج؟؛ وأية حكمة تكون أكثر نجاعة لتحقيق نتائج إيجابية لاسترجاع التراث؟.

وبالرغم من الجهود المبذولة، يبقى طريق القصور لشمال إفريقيا حبيس خطواته الأولى، بعد كل ما تحقق من إنجاز، يكاد يطويها النسيان، وخصوصا في غياب هيكل تفعيل دائم للحكمة البعدية لغرض تسيير الأنشطة ضمانا لسيرورة مقاربة طريق القصور، بحيث تتمثل مهمة هذا الهيكل المتصور في الإشراف، المتابعة، التنشيط الدائم وتجميع الموارد المالية الكافية لتنفيذ خطة طريق القصور تلك، في برنامجها التجريبي في الجزائر كأنموذج سوف يطبق مستقبلا في باقي البلدان المعنية بهذه الخطة، إعتقادا على خبرات، تجارب وإنجازات إتحاد دول أوروبا في مساراتها الثقافية عبر بلدان أوروبا وما حققته من نتائج يطلب الرجوع إليها.

الصورة رقم 8. منظر جوي للبيت بعد الإتمام، سنة 2011 المصدر: وزارة الثقافة. الجزائر



#### بيبلوغرافيا:

- (1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 60، سنة 2003، المرسوم التنفيذي رقم 322، المتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالمتلكات الثقافية العقارية المحمية.
- (2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 42، سنة 2005، القرار المؤرخ في 13 أفريل، المحدد لتشكيلة اللجنة القطاعية لتأهيل المهندسين المعماريين المتخصصين في المعالم والمواقع المحمية وسيرها.
- (3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 45، سنة 2005، القرار المؤرخ في 13 أفريل، المحدد للأحكام الخاصة بتنفيذ ممارسة الأعمال الفنية على الممتلكات الثقافية العقارية المحمية.
- (4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 62، سنة 2005، القرار المؤرخ في 31 ماي، المحدد لمحتويات مهام ممارسة الأعمال الفنية المتضمنة ترميم الممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

(5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 63، سنة 2005، القرار المؤرخ في 29 ماي، المحدد لمحتوى دفتر الشروط النموذجي المنظم لتعهدات ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

(6) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 44، سنة 1998، القانون رقم 04، المتعلق بحماية التراث الثقافي.

- 7) Conseil de l'Europe. Déclaration de Saint-Jacques de Compostelle, 23 octobre 1987 ; Itinéraire Culturel Européen ;
- 8) Charte ICOMOS des Itinéraires Culturels, Ratifiée par la 16<sup>e</sup> Assemblée Générale de l'ICOMOS, Québec (Canada), le 4 octobre 2008.
- 9) UNESCO 2003. Le Sahara des cultures et des Peuples ; Compte-rendu ; Atelier International, Ghardaïa Algérie, avril 2003. (34p).
- 10) Ministère de la culture, Algérie. De terre et d'argile, une exposition dédiée aux architectures de terre dans le monde. Alger, Ed. En Nakhla 2013, (176p).
- 11) Mounia Chekhab-Abudaya. Le ksar, type d'implantation humaine au Sahara : architecture du sud Algérien Archaeopress Publishing LTD, Oxford OX2 7ED. 2016, (339p).
- 12) <https://www.coe.int/fr/web/cultural-routes>
- 13) <http://tougourt.org/ozcncpxu.html>
- 2013 [www.shutterstock.com](http://www.shutterstock.com)
- 15) [https://fr.wikipedia.org/wiki/Chemins\\_de\\_Compostelle](https://fr.wikipedia.org/wiki/Chemins_de_Compostelle)
- 16) <https://www.cairn.info/revue-annales-de-geographie-2009-6-page-659.htm>